الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في

28 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي

للتنمية والخاص بتمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة

بقابس (المرحلة II)

(2015 / 10)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 18 / 02 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* نص الاتفاقية.

تاريخ انتهاء الأشغال: 19 / 03 / 2015

رئيـــس اللجنـــة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محســـن حســـــن

مقـــررة اللجنـــة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقـــرر المساعـــد: حســـام بوننـــي

نظـــــــر اللجنـــة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 فيفري 2015

جلسة اللجنة :

16 مارس 2015

القرار : الموافقة بأغلبية الحاضرين مع احتفاظ عضو

تاريخ إنهـــاء الأشغـــال: 19 مارس 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

المقررة : ألفة السكري الشريف

أوّلا ــ تقديم المشروع:

أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع الذي يغطي 6 معتمديات من ولاية قابس (المطوية، منزل الحبيب، الحامّة، مارث، مطماطة القديمة، مطماطة الجديدة) إلى تحسين دخل الفلاحين وتحسين نوعية الحياة لفائدة 183.200 ساكنا.

عناصر المشروع:

يتكون المشروع أساسا من العناصر التالية:

- تطوير البنية الأساسية الفلاحية،
- تطوير الاستثمارات الفلاحية،
- تطوير الكفاءات.

كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 31,099 مليون أورو أي ما يقارب 71,527 م.د.ت (دون اعتبار الأداءات). ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 20,652 مليون أورو أي ما يعادل 47,5 م.د.ت وهو ما يمثـــل 66,4 % من كلفة المشروع.

شروط التمويل:

- نسبة الفائدة: اليوريبور 6 أشهر يضاف إليه هامش متغير مع إمكانية تثبيت نسبة الفائدة الأساس (اليوريبور) بطلب من المقترض، وتبلغ حاليا 0,735 %،
- فترة السداد: عشرون (20) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال.

ثانيا ــ أعمال اللجنة:

في جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 10 مارس 2015، قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية طلب الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مشروع هذا القانون.

وبتاريخ 16 مارس 2015، استمعت اللجنة إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي كان مصحوبا بالسادة الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومجموعة من الإطارات السامية مركزية وجهوية.

وقدّم السيد الوزير بسطة عن المشروع، وبيّن أنه يهمّ صغار الفلاحين والمربين بالجهة، حيث سينتفع به بصفة مباشرة حوالي 191500 متساكن أي ما يقارب 38000 عائلة.

ويتدخل المشروع بمعتمديات المطوية ومنزل الحبيب والحامة ومطماطة الجديدة ومطماطة القديمة ومارث على مساحة جمليّة تقدر بـــ 674 ألف هك.

ويهدف إلى:

- تحسين مستوى عيش المتساكنين بمناطق التدخل،
- الرفع من الإنتاج والإنتاجية والزيادة في دخل الفلاحين بالاعتماد على تنمية الإنتاج الفلاحي،
- تحسين البنية التحتية،
- التصرف الرشيد و المستديم في الموارد الطبيعية،
- إدماج المرأة الريفية في الدورة الاقتصادية باعتماد المقاربة التشاركية.

وتشمل مكونات المشروع:

1) البنية الأساسية:

- إحداث 19 بئر عميقة للري و05 للمراقبة و03 لتغذية المائدة المائية،
- إحداث 10 مناطق سقوية على مساحة 500 هك و26 منطقة سقوية، صغيرة على مساحة 260 هك،
- تهيئة 50 كلم من المسالك الفلاحية،
- إحداث 3 وحدات لفرش المياه و25 منشأة لتغذية المائدة،
- أشغال المحافظة على المياه والتربة على مساحة 7000 هك،
- انجاز 200 هك من الاشرطة الحجرية،
- إعادة تهيئة الجسور على مساحة 900 هك،
- وضع مخطط تصرف بيئي واجتماعي.

2) التنمية الفلاحية التشاركية:

- زراعة أشجار مثمرة على مساحة 1940 هك،
- تهيئة الطوابي المعززة بالجريد الجاف على مساحة 500 هك،
- مصدات الرياح على طول 6 كلم،
- تحسين المراعي على مساحة 10000 هك،
- إحداث 400 مشروع فردي لفائدة المرأة والشباب،
- التهيئة العقارية الفلاحية على مساحة 3000 هك،
- الدعم الفني بالتجهيزات لفائدة مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري،
- دعم الإنتاج الحيواني و النباتي،
- الإرشاد الفني للفلاحين في الري والإنتاج والتصرف في الموارد الطبيعية
- تكوين المنتفعيين واطارات المندوبية،

وخلال النقاش، تقدّم النواب بجملة من الاستيضاحات والتساؤلات تعلّقت أساسا بـــ:

- التأكيد على توفير كل المعطيات للنواب لمساعدتهم على أخذ القرار بتروّي،
- الاستيضاح عن نتائج المرحلة الأولى من إنجاز هذا المشروع،
- كيفية توفير بقية تمويل المشروع، مع العلم وأن القرض يموّل 66 % من الكلفة الجملية للمشروع،
- الاستفسار عن مبررات تخصيص أحد عناصر القرض للتكوين الفلاحي، علما وأن تونس تزخر بالإطارات الكفأة في هذا المجال،
- تشريك أهل المهنة في إنجاز المشروع على غرار الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري،
- هل تمّ حفر آبار استكشافية لمعرفة خاصيات المائدة المائية قبل الشروع في حفر الـــ 19 بئر عميقة المعنية بهذا المشروع، والتي تفوق كلفتها 10 م.د وذلك للحدّ من إمكانية اللجوء لتقنية تحلية المياه المُكْلفة والمضرّة بالبيئة،
- التساؤل حول نوعية الأشجار المثمرة ونوعية المراعي المعنية بهذا المشروع، وإستراتيجية الوزارة في المجالين،
- الاستفسار عن الوسائل المتاحة للرّفع من الإنتاجية،
- ضرورة متابعة تنفيذ المشروع في آجال محددة، مع الإشارة إلى أن نجاح مثل هذه المشاريع مرتبط أساسا بالإرشاد الفلاحي خاصة لصغار الفلاحين الذين يفتقرون للخبرة،
- هل تمّ تقييم التجارب السابقة في التنمية الفلاحية المندمجة خاصة وأنها تندرج في منوال تنمية قديم،

- مدى سعي الوزارة لتطوير القطاع الفلاحي بكل أبعاده لجعله قاطرة للتنمية الاقتصادية خاصة وأنه قطاع منتج ومشغّل بالمناطق الداخلية،
- ضرورة إعداد نظرة إستراتيجية كاملة للقطاع الفلاحي،

وفي ردّه، بيّن السيد الوزير أن المنطقة المنتفعة بالمشروع هي منطقة بالأساس جبلية لا يتجاوز معدّل الأمطار فيها 150 مم سنويا، ممّا يجعل مجال تنمية القطاع الفلاحي يعتمد على القطاع المروي، والقطاع البعلي المرتكز على أشجار الزيتون واللوز والتين والحبوب عند تهاطل الأمطار، كما أن المراعي لا يمكن استغلالها إلاّ في السنوات الممطرة بغاية تربية الأغنام والماعز وبدرجة أقل الإبل.

ومن أهداف هذا المشروع استغلال الموارد المائية الباطنية التي تعتبر محدودة واستغلال الأمطار عبر الجسور والنهوض بالمهن الصغرى المرتبطة بالفلاحة.

وبالنسبة للمرحلة الأولى للمشروع، فقد تمّ تقييمها وكانت النتائج في مجملها إيجابية لذلك تمّ برمجة مرحلة ثانية، وقصد إنجاح هذه المرحلة وضمان حسن التصرف في المشروع تمّ بعث وحدة للمراقبة.

وفي ما يتعلق بإستراتيجية القطاع، أكّدت الوزارة أن أغلب الولايات تتمتع بمشاريع مماثلة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة من الموارد الطبيعية. وهناك حاليا 12 مشروع تنمية مندمجة مركّزة أساسا بالمناطق الداخلية.

وبخصوص استغلال الأراضي الدولية الفلاحية، أفاد السيد الوزير أنه يتم حاليا إعداد استشارات جهوية وطنية في الموضوع بمشاركة مختلف المتدخلين، يُتوقّع الانتهاء منها في شهر ماي المقبل.

وفي ما يتعلق بالمديونية الفلاحية، فإن الوزارة تسعى للتعمّق في دراسة هذا الملف مع بقية المتدخلين قصد مساعدة عدد أكبر من الفلاحين في الرجوع إلى الدورة الاقتصادية، أما بخصوص مديونية مياه الرّي فقد أكّدت أنها ستشرع في العمل في شهر أفريل لتجاوز الإشكاليات المطروحة، مع العلم أن معدّل كلفة مياه الرّي في منظومة الإنتاج تقدّر بـــ 14 % من الكلفة الإجمالية، وهي تعتبر غير مرتفعة مقارنة ببقية عناصر الكلفة على غرار الأدوية واليد العاملة.

وبخصوص تكوين الفلاحين، أشار السيد الوزير أن هناك العديد من المراكز المعنية بالتكوين في المجال الفلاحي، إلا أنها تشهد عزوفا في الإقبال ممّا يحتّم على الوزارة العمل مستقبلا على تشجيع الالتحاق بهذه المراكز قصد النهوض بالقطاع الفلاحي.

أما عن الآبار المعنية بالمشروع، أفادت الوزارة أن هذه الآبار متواجدة في مناطق مدروسة على المستوى الكمي والنوعي.

وأكّدت أن أولويات المرحلة القادمة هي تكريس الحوكمة والتسريع في إنجاز المشاريع المعطّلة والسعي إلى تطوير الكفاءات ومقاومة الأمراض في المجال النباتي للحدّ من أضرارها.

ثالثا ــ توصيات اللجنة:

وأوصت اللجنة بـــ:

- توخّي الحوكمة الرشيدة في التصرّف في ميزانية المشاريع على غرار ما يقع تطبيقه في ميزانية وزارة الفلاحة،
- تأهيل وتطوير منظومة البحث العلمي والتكوين المهني الفلاحي،

- العمل على معالجة تشتّت الملكية وتذليل الإجراءات العقارية للأراضي الفلاحية،
- تخفيض كلفة مياه الرّي لمساعدة صغار الفلاحين،
- إيجاد حلول هيكلية بالنسبة لمديونية القطاع الفلاحي عوضا عن توخّي حلول ظرفية متمثلة في شطب ديون صغار الفلاحين،
- مراجعة قيمة قنطار القمح لتشجيع الإنتاج الزراعي،
- اقتراح أن يكون هامش الرّبح ثابت وغير متغير، والتأكيد على تغطية تقلبات سعر الصّرف من طرف البنك المركزي.

رابعا ــ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	المقررة
منجي الرحوي	ألفة السكري الشريف

2015 / 10

مجلس نواب الشعب
الواردات
18 فيفري 2015
رمز الإدارة...../عدد

2015 / 10

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 28 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بتمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس (المرحلة II)

فصل وحيد :

تمت الموافقة على الاتفاق الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 28 نوفمبر 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بالقرض المسند للجمهورية التونسية والبالغ عشرون مليون وستة مائة واثنان وخمسون ألف (20.652.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس (المرحلة II).